

الاسم : ربيعة

اللقب : صبايحي

المؤهل العلمي: دكتوراه في القانون + التأهيل الجامعي.

التخصص : القانون العام

الدرجة العلمية: أستاذة محاضرة (أ)

مؤسسة العمل : كلية الحقوق و العلوم السياسية - جامعة مولود معمري - تيزي وزو.

و الهاتف : 0662111919 / 0550667774.

البريد الإلكتروني: skyblu235@gmail.com

محور المداخلة :المحور الأول .

عنوان المداخلة:عمل المرأة و أثره على العلاقات الأسرية و المجتمع

مقدمة : لم يخلو العالم منذ بدء التاريخ وتزامن الحضارات من القضايا والمسائل التي تهم الفرد والمجتمع ككل، سواء كانت هذه القضايا ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو ثقافي ، كما ظهر بالمقابل العديد من القواعد والنظم المتبناة من قبل الشرائع الدولية والوطنية لحل أو تسوية مختلف المشاكل أو الحد منها على الأقل.

والمشاكل التي وجدت تجاوبا مع هذه الشرائع لا تعدّ ،ولا تخصّ ،ولكن هناك من لم تجد أي تجاوب وبقيت لحد الآن ،ورغم الاجتهاد القانوني والفقهّي الذي جرى بشأنها والبحوث والدراسات العديدة التي عملت على معالجتها بشتى الطرق والأساليب العلمية النظرية والميدانية منها ،من مثل هذه القضايا قضية المرأة بصفة عامة ،والمرأة العاملة على وجه الخصوص في الجزائر،والدافع وراء اختيارنا تناول مثل هذه القضية يكمن في معرفة سر بقاء قضية المرأة العاملة قضية معقدة نسبيا ،أين يكمن العيب ؟ هل في المرأة ذاتها اعتبارا لطبيعتها الأنثوية ،أو لعدم كفاءتها على حسب اعتقاد الكثيرين ،أم أن العيب مرجعه القوانين المليئة بالثغرات و الفجوات المرتكبة عمدا أو عن غير عمد من طرف المشرع ...؟ مثل هذا الدافع جرنّا إلى تناول بالتحليل لظاهرة المرأة الناتج عن تفاعل مجموع التغيرات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري ،هذا الوضع الذي أدى إلى إحداث سلسلة من التغيرات في البناء الأسري ووظائفه ،فأصبح دور المرأة (الزوجة) مختلطا ،فهي خاضعة إلى ضغوط بحكم دورها الطبيعي ،وقيّم ومعتقدات المجتمع اتجاه دورها الأمومي من جهة ،وحدة التزاماتها في العمل

الخارجي من جهة أخرى ،فاختيارها لدورها في الحياة يواجه بعقبات نتيجة أربعة عوامل: الزواج ،الأعمال المنزلية، إنجاب الأطفال وتربيتهم وهذا ما قد يؤثر في العلاقات الزوجية والأسرية وينشئ صراعا نتيجة اختلاف النظرة إلى الأدوار الأسرية بين الزوجين وقد يفضي الصراع الى الطلاق الذي يتحمل الأطفال عواقبه الاجتماعية و النفسية.

من خلال هذه الورقة العلمية نتناول بالتحليل لإشكالية عمل المرأة و أثره على العلاقات الأسرية و المجتمع و ذلك من خلال محورين:

المحور الأول: وضعية المرأة إزاء سياسة التشغيل.

1-سيادة النظرة المحتشمة و الضيقة للعمل النسائي.

2-دوافع خروج المرأة للعمل.

المحور الثاني:تحديات المرأة لسوق العمل و أثر التحدي .

1-العقبات التي تواجه عمل المرأة خارج البيت.

2-الانعكاسات المترتبة على عمل المرأة خارج البيت

المحور الأول: وضعية المرأة إزاء سياسة التشغيل

أولا - سيادة النظرة المحتشمة والضيقة لفكرة العمل النسائي:

تشير الإحصائيات التي أجريت بين الستينات ومنتصف الثمانينات إلى مسألة قلّة الأيدي العاملة من النساء في القطاعات الفعالة والحساسة ،واتجاه الأغلبية منها إلى فروع القطاعات الأخرى كالزراعة وقطاع الخدمات ،الشيء الذي يبرز لنا أن العمل النسائي في الجزائر لا يختلف تماما عن العمل النسائي في باقي الدول العربية حيث لوحظ في الجزائر أن القطاع الصناعي شغل في 1985 شغل حوالي 14% من النساء ،ومن بين 230.34 موظف فإن قطاع النسيج يشغل 14.642 امرأة في صناعة الألبسة ،وفي الزراعة شغل العنصر النسائي بنسبة 3.4% ؛وفي الأشغال العمومية بنسبة 14% وفي الخدمات 16.2%⁽¹⁾.

والعوامل الأساسية التي كان لها الأثر الكبير في هذه الانخفاضات تتعلق في كثير من الأحيان بعدم تمكن الفتيات من الالتحاق بمراكز التعليم والتدريب والتكوين المهني ،فعدد قليل جدا مما كان متاح لهنّ فرصة الالتحاق

¹ – KANOUNI Amina, Les expériences d'organisation féminines sur les lieux de travail, mémoire de D.E.A en sociologie, T1, Juin 1983, Algérie, p 10.

ب هذه المراكز ، ويفرض عليهن اختيار فرع الحياطة فقط ، ويتم هذا الاختيار من قبل الأهل لا غير وتسيطر عليهم فكرة رفض اختلاط الإناث بالذكور ، بالإضافة إلى هذا أنّ عدد المراكز يخصص على أصابع الأيدي وهي بعيدة عن المقرات السكنية ، يكتنفها نقص المواصلات هذا من جهة ، ومن أخرى كانت تسود ظاهرة الاستقلالات التي تقدم بصفة مستمرة من قبل العاملات أثناء زواجهن ، كما أن هناك عامل آخر يتعلق بعدم إتاحة الفرص الكبيرة للمرأة التي تقبل على العمل حتى ولو كان لديها شهادة التكوين تؤهلها لذلك بحجة أنه ليس هناك مناصب شاغرة .

إن ظاهرة العمل النسائي المحتشم هي ظاهرة لا تنفرد بها الجزائر فحسب ، بل في كل شعوب العالم ، فهذه الظاهرة هي من نبع ثقافة فطر عليها الإنسان منذ زمن بعيد ، ومرجعها "النظام الأبوي" المرتكز على نظام العشيرة والأسرة الممتدة الذي هيمن على أوضاع الأسر العربية وبكرس سيطرة الذكور على الإناث في مواجهة قضايا المسؤولية وتحمل شقاء العمل خارج البيت وهو ما كرسه غالبية قوانين الأسرة العربية على خلاف قوانين الأسر في الأنظمة الرأسمالية التي تنصب فكرة التضامن في مواجهة قضايا العمل والمسؤوليات الناجمة عن الحياة العملية .

وقد اتجه البعض⁽¹⁾ إلى ربط فكرة تسخير المرأة لأعمال البيت وسيطرة الذكر عليها التي يقوم عليها النظام الأبوي² بتعاليم الإسلام التي تعيق حركية المرأة العربية المسلمة للمشاركة بكل طاقاتها في أعمال التنمية ، ويؤكد الاتجاه نفسه أنه إذا أرادت المرأة العربية أن تشارك بالفعل اجتماعيا وسياسيا فلا بد من إقصاء الدين الإسلامي من شؤون الدولة وتسيير المجتمع³ .

إنّ اتباع مثل هذا المنهج في عرض قضية عمل المرأة والدفاع عنها يستفز فينا الكثير من ردود الفعل والمواقف ولا يكسب منه العمل النسائي ، إلا مزيدا من العداوات والعراقل ، والتركيز ينبغي أن يكون على أساس التكامل بين الرجال والنساء لا على أساس التنافر والمنافسة والعناد ، واعتبار الرجال ضد النساء ، وذلك مصداقا لقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ سورة الروم : 21 .

ثمّ أنه بالرجوع إلى أساس قيام الدولة يتأكد لنا من خلال المادة 2 من دستور الجزائر 1996 ، أن شعبنا ودولتنا متدينين بالدين الإسلامي ، ولا تقبل بعزل الإسلام عن شؤون الدولة وتسيير المجتمع ، لما في الإسلام من أحكام متعددة تعني بالدولة والحكم الراشد كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، النضال ، الوفاء بالعهد ، الزكاة ، تحريم الاستغلال والاحتكار والتكافل ، والنفقة والحضانة ... وغيرها ، وعليه فإنّ نضال المرأة العربية في الجزائر لتعزيز

1 - د. نوال السعداوي ، المرأة العربية ، مشاكلها الاجتماعية ودورها السياسي ، ندوة عقدت في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 23 ، يناير 1981 ، ص 125 .

2 - عبد العزيز بن عبد الله البريشن ، مقالات في الخدمة الاجتماعية ، دار الفك ، الأردن ، 2010 ، ص 148 .

3 - NOURDINE SAADI ; La Femme et la Loi en Algérie ; collection dirigé par Fatima Mernissi ; Editions Bouchéne Alger ; 1991 ; page 12 .

مكانتها في سوق العمل يجب أن يتحرك في إطار التعاليم التي تضمنها ديننا الحنيف بكل معانيها ؛لأنّ في تعطيل الأحكام الشرعية الإسلامية المتقدمة إنذار لتفشي الفساد والخروج عن مبدئي الله سبحانه وتعالى.

لا يقتصر دور المرأة في الإسلام على كونها امتداد للرجل رغم أن بعض العلماء والمؤرخون يختزلون دورها نسبة للرجل ،ففي ظل الإسلام تحسنت وتعززت حقوق المرأة ،وقد أعطى الإسلام المرأة حقوقها سواء المادية كالإرث وحرية التجارة والتصرف بأموالها إلى جانب إعفائها من النفقة ،حتى ولو كانت غنية أو حقوقها المعنوية كحق التعلم والتعليم¹،وفي واقع الحال أن المرأة كانت لها أدوارها المؤثرة في صناعة التاريخ الإسلامي عن منأى الرجل ،فترى المرأة صانعة سلام كدور السيدة أم سلمة في درء الفتنة التي كانت تتبع "صلح الحديبية"،ونراها محاربة حتى تعجب خالد بن الوليد من مهارة إحدى المقاتلين قبل اكتشافه أن ذلك المحارب امرأة ،ودورها في الإفتاء بل وحفظ الميراث الإسلامي نفسه.

وقد تميز الإسلام بمناسبة تناوله قضايا المرأة بالمرونة ،فوضع الأسس التي تكفل للمرأة المساواة والحقوق ، كما سنّ القوانين التي تصون كرامة المرأة وتمنع استغلالها جسدياً أو عقلياً ،ثم ترك لها الحرية في الخوض في مجالات الحياة ؛ويبقى أمام وصول المرأة المسلمة في الجزائر إلى وضعها العادل هو العادات والموروثات الثقافية والاجتماعية التي تضرب بجذورها في أعماق نفس الرجل الجزائري الذكورية وليس العائق الديني أو العقائدي.

وفي العصر الحديث فإنّ وضعية المرأة تتحدد معالمها تبعا للسياسة القائمة في الدولة أكثر من الدين الذي تتبناه تلك الدولة ،وإنّ عمل المرأة المنتج سواء أكان اقتصادياً أم فكرياً يمثل ضرورة من ضرورات الحياة ورفاهية المجتمع الإنساني بأسره ،وقد اهتم المجتمع الدولي بعمل المرأة وتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين والحصول على الأجر المتساوية.

و قد عملت الأمم المتحدة منذ نشأتها على تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال العمل وقد جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948(لكل شخص الحق في العمل وله حرية اختياره بشروط عادلة كما أن له حق الحماية من البطالة)².

كما نصت الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التمييز العنصري على(الحق في العمل و في اختياره بحرية و في أن تكون شروطه عادلة و مناسبة و في الأجر المتساوي...)³

و كذلك جاء في الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية " تتعهد الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بتأمين الحقوق المتساوية للرجال والنساء في التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية"¹

¹ - محمد مهدي الحجوي ،المرأة بين الشرع والقانون ،الدار البيضاء ،مطابع دار الكتب ،1967، ص 41.

² المادة 23 فقرة 1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

³ المادة 5 فقرة 1 من الاتفاقية الدولية لإزالة التمييز العنصري 1969.

و قد أقر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان أن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية في الحياة الاقتصادية علي الصعيد الوطني والصعيدين الإقليمي والدولي تشكل أهدافا أولوية للمجتمع الدولي.²

و قد أسهمت منظمة العمل الدولية بشكل كبير وفاعل في محاولتها لتحقيق المساواة بين الجنسين وقد أقرت اتفاقيات عدة تنظيم الإطار العالمي لتشغيل النساء ومنها:

اتفاقية حماية الأمومة عام 1919 و 1952 واتفاقية الضمان الاجتماعي عام 1952 واتفاقية تحريم العمل الليلي عام 1919 واتفاقية المساواة في الأجور عام 1951 واتفاقية النساء المشتغلات بالزراعة عام 1958 واتفاقية العمال ذوي المسؤوليات العائلية عام 1981³

و ثمة معايير دولية نصت على ضرورة المساواة في العمل والقضاء على التفرقة المهنية، وفي إطار مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في كل من القاهرة وريوديجانيرو، فيينا وكوبنهاجن خلال التسعينات، وجهت الدعوة إلى الحكومات والمنظمات التجارية والقطاع الخاص والمنظمات الإنمائية إلى اتخاذ إجراءات عملية لتعزيز حقوق المرأة الاقتصادية واستقلالها الاقتصادي بما فيها حصولها على فرص العمالة وظروف الاستخدام الملائمة و القضاء على التفرقة الوظيفية.⁴

و قد اتخذت الجزائر خطوات تتمثل بجعل قوانينها وسياساتها تتمثل للاتفاقيات الدولية وقد جرى ذلك بوجه خاص منذ مؤتمر بكين، تنص المادة 12 من دستور 1963 على أن: "كل المواطنين من الجنسين لهم نفس الحقوق ونفس الواجبات والقانون لا يدخل في تمييز عدلي بين هذا وذاك"، أما دستور 1976، فجاء في المادة 41 منه: "تكفل الدولة المساواة لكل المواطنين وذلك بإزالة العقبات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي تحد في الواقع من المساواة بين المواطنين، وتغوق ازدهار الإنسان، وتحول دون المشاركة الفعلية لكل المواطنين في التنظيم السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي"، كما أضافت المادة 42: "يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية"⁵، وعمل قانون الانتخابات لسنة 1980 على تكريس

¹ المادة 3 من الاتفاقية .

² الأمم المتحدة الجمعية العامة، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بكين، 4-15 أيلول 1995 ص 14.

³ -الدكتور ناصر ثابت، المرأة و التنمية و التغيرات الاجتماعية المرافقة، منشورات ذات السلاسل 1983 ص 81.

⁴ - الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المرأة عام 2000 المساواة بين الجنسين و التنمية و السلام في القرن الحادي والعشرين الدورة الثالثة 3-17 آذار 2000 البند 2 من جدول الأعمال ص 110.

⁵ - للإطلاع على أهم الاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر لمكافحة التمييز الجنسي راجع:

SAADI Nouredine, La femme et LA LOI en Algérie, édition BOUCHENE, Alger, 1991. PP31 et s.

هذه المبادئ¹، أما دستور 1989 فجاء في المادة 30 بالنص على: "تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية"، كما أضافت المادة 48: "يتساوى جميع المواطنين في تقليد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون"، أما الدستور الحالي فنصّ في مادته 29 على مبدأ المساواة أمام القانون بنصه « كل المواطنين سواسية أمام القانون.

ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق أو الجنس أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي « نستخلص من المادة المعاملة المتساوية بين الرجل والمرأة في أغلب مجالات الحياة، بما يخلق التطور المتناسق والمنسجم وبما يمنع التمييز على أساس الجنس.

تنص المادة 51 من الدستور نفسه على تساوي جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى، غير الشروط التي يحددها القانون؛ وتكفل المادة 55 من الدستور ذاته الحق في العمل لكل المواطنين.

ركزت بعض الدراسات على أن تعليم المرأة هو الحل الأمثل لتوسيع دائرة المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة وتسهيل عملية تقلدها مناصب وظيفية في الدولة، وتشير الدراسات نفسها إلى أنّ نسبة الأمية عند النساء العربيات هي أعلى النسب عالميا (أكثر من 30 مليون امرأة عربية تعاني من الأمية هن أمهات ومسؤولات عن تربية أجيال)، وأنّ هذه الأمية تعيق عملية النهوض بوضعيتهن، لمواجهة هذا الواقع أدرج الدستور الجزائري الحالي على غرار سابقه المادة 53 منه ليضمن التعليم المجاني لكل المواطنين على كل المستويات، وتأسست لهذا الغرض جمعيات خيرية لمحاربة الأمية في أوساط النساء دون التقيّد بالسن أو الوضع، وتساعد عدد المراكز كقاعدة للتعليم نظرا لأهميته في تغيير المرأة وتفعيلها من جميع النواحي.

إلا أنّ التعليم في حدّ ذاته قد لا يكون خطوة إلى الأمام في حق المتعلم، إذ أنّ ذلك كثيرا ما يعتمد على طبيعة المنهج التعليمي ومضامينه الاجتماعية والسياسية والعقائدية، فالنظام التعليمي في الجزائر في جزء من أجزائه يكرس التبعية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنموذج الغربي.

¹- إيمان بيبرس، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، مداخلة في الملتقى الوطني الديمقراطي الثالث: النساء والسياسة، رؤى دينية، إشكاليات وحلول، نظم من طرف منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، 14 ديسمبر 2004، صنعاء، اليمن.

إنّ الثقافة التي تتلقاها المرأة في الجزائر مستمدة من ثقافة وتعاليم الغرب ،بحيث تركّز على الفرد وتتمحور حوله وتجعل من المتلقية له امرأة أنانية فردية تسعى لسعادتها الشخصية ،وليس لخدمة المجتمع أو للعمل على تحقيق قضاياها المصيرية.

ثانيا - دوافع خروج المرأة من البيت للعمل:

إنّ ظاهرة خروج المرأة للعمل لم تحدث صدفة لارتباطها بثقافة اجتماعية معقدة ،بل خضعت إلى عدة عوامل متشابكة فيما بعضها دفعت بالمرأة نحو ميادين العمل على أطوار متلاحقة تقبلها المجتمع مع الاطراد ومرور الزمن ،ونذكر من أهم دوافع خروج المرأة للعمل ما يلي:

أ - فكرة التحرر الاجتماعي:

عاشت المرأة نقطة سوداء من في تاريخ البشرية كان ينظر إليها نظرة احتقار ،على أنها مادة تباع وتشترى و أنّ أجمل امرأة في سوق الرقيق هي المرأة التي تصرف بسرعة ،كانت تكفن وتدفن مثل الكنز المسروق ،لم تكن لتعطى لها الكلمة أو ليستمع إليها على الأقل¹ ،وقامت الساعة لحركة نسائية توجهت لتحرير المرأة والتي ترجع الى أكثر من مائة سنة ،و يعدّ كتاب "مارى ولستونكرافت" عام 1792 في بريطانيا من أبرز المؤلفات التي كانت تؤطر الحركة النسائية ،و قد ثارت المرأة للمرة الأولى بعد الحرب العالمية الأولى لتطلب بحقوقها المدنية ،ثم ثارت لتطالب بمحو تبعيتها للرجل باعتبارها مادة للفن والجمال الإنساني ،فتحرّكت لتصحيح الأوضاع وتعيد توزيع الطاقة خلال عقد الستينات الميلادية من القرن العشرين ،و تزامن ذلك مع صدور مؤلف "بيتي فريدان" المعنون ب"سر المرأة" عام 1963 ،وتمخض عن ذلك كله صدور الإعلان العالمي بالقضاء على التمييز ضد النساء ،و التي وافقت عليه الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في نوفمبر 1967² .

ناضلت المرأة في اطار حركات تحررية تحت لواء جهود هيئات دولية كالأمم المتحدة التي ركزت على الوضع التشريعي للمرأة في السياسة والعمل والتعليم والجنسية والزواج ،فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان أعلن أن حقوق الإنسان وحرياته يجب أن تسود بالتساوي بين الرجل والمرأة دون أي تمييز ،ونصت وثيقة الإعلان بشأن العمل أن كل فرد دون تمييز له حق في أجر متساو نظير عمل متساوٍ ،وكان لنشاط الأمم المتحدة تأثير واضح على حقوق المرأة الجزائرية التي ناضلت بقوة من أجل تحررها من قيد الذكور ،لثبت وجودها وتشعر بالقيمة من خلال التحاقها بالمدرسة ثم الثانوية والجامعة للحصول على الدرجات والشهادات العملية التي تؤهلها لاستحواذ مناصب

¹ - SAADI NOUREDINE ; Op.cit. p.11.

² - د/ عبد العزيز بن عبد الله البريشن ،مرجع سابق ،الصفحة 148.

عملية في سوق العمل، فالمرأة في الجزائر تعمل في كل القطاعات حاليا، في التعليم، الخدمات، الطب، السياسة، الرياضة، الهندسة، القضاء، فعلى سبيل المثال 45% من القضاة في الدولة من النساء.

وصل الأمر بالمرأة إلى حالة عدم القناعة وعدم الإحساس بالسعادة لكونها مجرد ربة بيت لعدم حصولها على أجر أو مرتب في نهاية الشهر، إنّ سعادتها مرتبطة بشعور ورغبة قوية للإسهام الاجتماعي خارج البيت، وتحوّلت أنظار المجتمع منسجمة مع هذا الإحساس ليُنظر إلى المهندسة، والطبيبة والمذيعة والصحفية التي تقدم الأخبار مصدر قوة وإسهام اجتماعي أكثر مما تقوم به المرأة باعتبارها ربة بيت.

إنّ تقلد المرأة لمنصب عمل يؤكد لها ذاتيتها في الوسط الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص داخل أسرتها وأمام زوجها، وقد بينت دراسة قام بها Bloode et hamli¹ أن القرارات التي اتخذتها الزوجات العاملات وضعت موضع التنفيذ أكثر من عدد القرارات التي اتخذتها الزوجات غير العاملات، فالمرء الذي تحصل عليه الأم من عملها خارج البيت يعدّ أحد المصادر التي تعين على اكتساب السلطة، فاستقلال الزوجة ماديا عن زوجها يمكنها من ممارسة حريتها الشخصية وفرض سلطتها على أبنائها، وأن ارتفاع مكانة المرأة اليوم في المجتمعات المتحضرة له علاقة وطيدة بعملها والتحاقها بالعمل، وهذا على خلاف الوضع في الدول العربية كمصر والمغرب والجزائر، حيث تتمركز القرارات والسلطة بيد الزوج ولا يخلع عمل الزوجة خارج البيت إلا قليل من هذه السلطة، لأنّ الذهنية العربية التقليدية ترى أصول الأمور أنّ عمل الزوج في الخارج والعمل الأصيل للمرأة يكون داخل البيت.

و بفضل المدخول الذي تتمتع به المرأة تحولت من مركز الخضوع للرجل الى مركز المشارك له في قرارات الأسرة، وقد بينت الدراسات أن عدد كبير من الأمهات يعملن من أجل لذة العمل والرغبة في تحقيق متعة نفسية لتضاهي متعة الرجل في الوجود، بينما عدد قليل من الأمهات يعملن بدافع اقتصادي، وأظهرت بيانات مؤشر التنمية البشرية (hdi) أن نسبة النساء أعلى بين الفقراء، وترتفع هذه النسبة في البلدان النامية والمتقدمة على حدّ سواء لتصل إلى خمسة بالمائة في البلدان الإفريقية².

إنّ لذة المرأة في العمل مرتبطة بالوسط الاجتماعي من خلال خلقها شبكة من العلاقات الاجتماعية التي تسهل لها حياتها اليومية، ككسب عدد من الزملاء الذين يشكلون الأسرة الثانية لها، وسندا يتم اللجوء إليه عند الحاجة.

ب - فكرة الاستقلال الاقتصادي: إنّ فكرة التحرر التي تراود فكر المرأة وتناضل لأجلها لإثبات قيمتها في داخل الأسرة والمجتمع يحقق لها استقلالا من الناحية الاقتصادية، هذه الاستقلالية غدت مطلبا جوهريا في ظل

¹ - عبد المجيد شيخة، تأثير عمل الأم خارج الأم على السلطة في الأسرة وتقسيم العمل المنزلي وتحصيل الأبناء، دراسات تربوية، المجلد الثاني، الجزء التاسع، ديسمبر 1987، القاهرة، ص. 123-145

² - منال فنجان علك، مرجع سابق ص. 24.

التطور الصناعي والتجاري وارتفاع أسعار السلع والخدمات وتطلع أفراد الأسرة لمستوى معيشي أفضل بفعل التأثير والاحتكاك والتقليد مع الغرب عبر القناة الإلكترونية، هذه المطالب تدفع المرأة للخروج من إطارها التقليدي باعتبارها ربّة البيت التي تعدّ الطعام وتكنس الغرف وتغسل الملابس وتراجع دروس الأطفال وغيرها من المهام والخدمات الجليّة والثمينّة والتي لا يقدر وزنها إلّا بقدر نتائجها التي تنعكس على أفراد الأسرة وهذا انسجاماً مع الحكمة القائلة بأنّ « وراء كل رجل عظيم امرأة » فإذا أهملت المرأة متابعة أولادها المسجلين في المدرسة، فذلك ينعكس سلباً على نتائج الدراسة وهلمّا جرّاً.

وينسجم منطق الدافع الاقتصادي مع الأساس الطبقي للمرأة العاملة، بحيث يشكّل أساس قويا للمرأة المتمتعة لأسرة من مستوى معيشي منخفض¹، فهي تضطر للخروج رغبة منها في مساعدة زوجها على مواجهة تكاليف الحياة وتلبية واسعة لرغبات أفراد الأسرة من ملابس ومأكل ودواء، وقد توصلت الدراسات إلى أن 61% من النساء يعملن لضرورات اقتصادية، غير أنه من الناحية العملية قيمة هذا الدافع مرهونة بالدور الازدواجي لعمل المرأة خارج البيت واحتفاظها بدورها التقليدي كربة بيت لصعوبة ترك المهمة وخطورتها على الأسرة والمجتمع.

المحور الثاني: تحديات المرأة لسوق العمل وأثر التحدي

نتناول تحليل هذا المحور من خلال نقطتين: العقبات التي تواجه عمل المرأة خارج البيت (أولاً) ثم الانعكاسات السلبية والإيجابية لعمل المرأة خارج البيت (ثانياً).

أولاً – العقبات التي تواجه عمل المرأة خارج البيت:

إنّ المرأة في الجزائر لا تواجه صعوبة في الحصول على عمل مهني، ومن العوامل التي تساعد على نجاحها أنها من حاملات الشهادة أو الدبلوم من مراكز التكوين المهني أو الجامعات.

غير أنه في اللحظات التي تخطو فيها المرأة خارج جدران بنيتها الأسرية ينتقدها الرجل لعدم قيامها بدورها التقليدي في المجتمع، ففي المجتمعات العربية ينظر إلى المرأة بدرجة أولى كزوجة ثم كأم.

ترتب في مقدمة العقبات التي تعترض عمل المرأة خارج البيت الثقافة الشعبية في الدول العربية عامة وفي الجزائر خاصة، وهي مبنية على أن دور المرأة يقتصر على أمور المنزل والأولاد، بينما يعتبر العمل خارج البيت من اختصاص الرجل، و يسجل ارتفاع نسبة الأمية والذي يعتبر من أكبر المشكلات التي تواجه تفعيل عمل المرأة،

¹ منال فنجان علك، مبدأ عدم التمييز ضد المرأة في القانون الدولي و الشريعة الإسلامية، منشورة حلبي الحقوقية، 2009، لبنان ص.24.

نجد تسرب نسبة من الفتيات من الدراسة في المناطق الريفية ابتداء من التعليم المتوسط ،يكلل ذلك بالدور السليبي للمرأة و غياب الوعي لديها بأن لها دور فعال في المجتمع عامة وفي ورشات العمل خاصة.

يشكل الزواج والأطفال عقبة هامة تواجهها المرأة العاملة ،لأن متوسط سن الزواج للفتاة في الجزائر 25 سنة وتضع المرأة ثلاث مرات في المتوسط في حياتها؛ ولا يزيد إنفاق الحكومة على الرعاية الصحية على 1.2% من إجمالي الناتج المحلي وتخصص للمرأة العاملة 12 أسبوعا إجازة وضع مدفوعة الأجر ،ولخفض الأموال التي تنفق على إجازات الوضع يسمح القانون باستعمال موانع الحمل ويستعمل هذه الموانع تقريبا 80% من الجزائريات.

تتمتع المرأة بأقصى تقدير وعرفان من قبل أبنائها التي تسهر على حسن تربيتهم وإعدادهم لمستقبل زاهر، فهي التي تقوم بتشكيل النشء من صغره وتعلمه الخلق الحسن الكريم وعدم الكذب واحترام الكبار وتؤازره على أداء الواجبات المدرسية وتحثه على اكتساب المعرفة والعلوم وتعلمه النظام ،فهي في ذلك تؤهله ليكون فردا مفيدا في المجتمع، يساعد بعمله وعلمه على رقي بلده تقدمها متحليا بالأمانة والخلق الحسن والإخلاص للآخرين.

إنّ خروج المرأة للعمل يقلب هذه الأدوار الطبيعية والفطرية بحيث يحوّل دور تربية الأطفال من الأم إلى روضات الأطفال التي تحتضن هؤلاء طوال فترة تواجد الأم خارج البيت ،وهذا ما يقلل من فرص النجاح في تربية الأطفال والعناية بهم ،فانشغال المرأة خارج بيتها لساعات طويلة يشعر الأولاد بنوع من الإهمال ويكون لذلك تأثير لشخصيتهم وتركيباتهم الفيزيولوجية خاصة في الأشهر الأولى من الولادة ،وتبين الدراسات أنّ الأم غير العاملة أو الريفية تلجأ إلى الأقارب في رقابة واحتضان أولادها عند غيابها ،بينما تعتمد المرأة العاملة في المدن على دور الحضانة إلى أن يبلغ الطفل سن التمدرس وقليل منهم من يعتمد على الأقارب والخدم لرعاية أبنائهن أثناء غيابهن خلال فترة العمل⁽¹⁾.

ويعتقد البعض أنّ عمل المرأة يؤثر على الأطفال تأثيرا سلبيا للإخلال في الالتزامات من قبل أمهاتهن ،مما يعرض الأطفال للأخطار المادية والاجتماعية والنفسية لطول فترة غياب الأم عن البيت⁽²⁾.

وقد أثبتت الدراسات أن الأطفال الذين عاشوا في المؤسسات هم اقل ذكاءً وأضعف من حيث المهارات اللغوية ،وأقل قدرة في تحقيق العلاقات الاجتماعية مع المحيط الخارجي ،وهذا ما يجعلهم أكثر عرضة للاضطرابات النفسية ،فعمل المرأة المتزوجة يترك أثارا سلبية في عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال وفي العلاقات الزوجية ،وفي تحميل عبء مسؤولية البيت على الأطفال في توضيب البيت وإعداد الوجبات ورعاية الإخوة الأقل سنا.

1 - كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 94.

2 - تناصر الزهري حسون، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، الأمن والحياة، العدد 144، السنة 42، أبريل - ماي 1994، ص 51.

وترى الباحثة "بولا بيس" أنّ أكثر ما يتعارض مع عمل المرأة خارج البيت هو المولود الجديد، بحيث ليس من السهل الجمع بين رعاية الأطفال حديثي الولادة والعمل خارج البيت، ولهذا فإنّ غالبية النساء العاملات ينجبن الأطفال في سن متأخرة⁽¹⁾، يضاف إلى هذا أن هجر الأم لبيتها ولأولادها له تأثير سلبي على المستوى الخلقي للأطفال، فغالبا ما ينحرف هؤلاء لطول غياب الأم فينحرفوا ويتجهوا للإدمان على الإنترنت أو المخدرات وغيرها من السلوكيات التي تشوه سيرة الطفل المعتدل.

ثانيا - الانعكاسات المترتبة على عمل المرأة خارج البيت:

بخصوص الانعكاسات المترتبة على عمل المرأة خارج البيت فإنّنا نميز بين الانعكاسات السلبية والانعكاسات الإيجابية.

إنّ الرغبة في زيادة دخل الأسرة وتحسين المستوى المعيشي لها هو السبب الرئيسي الذي يدفع غالبية العاملات لمزاولة عمل مأجور خارج المنزل، خاصة اللواتي ينتمين إلى الطبقات ذات الدخل المنخفض، فالمرأة من الطبقة الكادحة تضع مصلحة أولادها في قمة الاعتبار وتفضل شقائها وعنائها في سبيل تحقيق راحة ومصلحة أولادها، وبهذا الشكل تساهم الأم العاملة في زيادة دخل الأسرة وبالتالي المشاركة في ميزانية الأسرة وتساهم في ارتفاع المستوى المعيشي لها.

إلا أنّ إقبال الزوجة على العمل خارج البيت أصبح يتحكم فيه معطيات حضرية جديدة، حيث تحوّلت نظرة المرأة إلى تعزيز مكانتها الاجتماعية داخل الأسرة وخارجها بممارستها للعمل الخارجي الذي يأخذ معظم وقتها ولا يترك لها المجال للإنجاب أو القيام بالتربية والرعاية للعدد القليل من الأولاد التي تنجبهم، كما أنّ من دواعي العمل خارج البيت أن أصبحت المرأة تنظم نسلها عن طريق وسائل منع الحمل، فقد بيّنت دراسة ميدانية أنّ « من أهم أسباب عدم عمل المرأة كثرة عدد الأطفال... »⁽²⁾.

إنّ الشروط الجديدة للعمل تفرض على المرأة العاملة التقليل من حجم الأسرة لضمان التوازن بين أشغال البيت ومتطلبات العمل الخارجي.

1 - سناء الخولي، الأسرة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب.ت، ص 87.

2 - محمد علي محمد، الشباب العربي والتغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص 162 - 163.

إنَّ خروج المرأة إلى العمل يلقي على عاتق الأسرة مصاريف إضافية من ميزانية السرة لتسديد نفقات الأشخاص والمؤسسات القائمة بدور الحضانة، وتزيد تكاليف المعيشة لتشمل صناعة الأغذية المحفوظة والمشروبات المحفوظة، إضافة إلى نفقات الملابس وأدوات التجميل التي تضطر المرأة لشراؤها واستعمالها قبل خروجها إلى العمل. كما أن خروج المرأة يؤثر نفسها على الرجل وقد يضطر لتعويضها في فترات غيابها، ويؤثر على نفسياتها كعاملة، فقد تمر بفترات عدم التركيز والقلق خصوصا في فترات المرض، الحمل والولادة. وثمة دراسات أثبتت أن إنتاجية المرأة العاملة ضعيفة بالنسبة للاقتصاد الوطني إذا ما قورنت بإنتاجية الرجل، وذلك للأسباب التالية:

- 1 - كثرة الإجازات التي تمنح للمرأة بسبب الولادة ومضاعفاتها، ولقد أشار القرآن الكريم إلى آلام الحمل والولادة في قوله تعالى: ﴿... حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ...﴾ سورة لقمان: 14.
- 2 - انخفاض الأداء الاقتصادي للمرأة في فترة الحيض.
- 3 - كثرة الإجازات التي تمنح للمرأة لرعاية الطفل وإرضاعه أو لموافقة الزوج تقلل من خبراتها ومهاراتها.
- 4 - كثرة التأخر والغياب والانقطاع عن العمل بعذر أو بغير عذر بسبب ظروفها الأسرية، مع الانصراف قبل مواعيدها مما يخلق لها مشاكل مع المسؤولين والزملاء وهذا ينقلب سلبا على عنصر الأداء في عملها.

خاتمة:

رغم الإجماع حول حيوية وأهمية عمل المرأة في إعالة نفسها وأسرتها، فإنَّ خروجها للعمل يظلّ مسألة متشابكة ومعقدة لارتباطها بالمرأة نفسها وبظروف أسرتها وثقافة مجتمعها، فمن المغالطة القول بأن جميع النساء متشابهات، فكما أن بين الرجال اختلافات، كذلك الأمر بالنسبة للنساء وترجع الاختلافات الهامة بين النساء إلى عوامل متعدّدة أهمها اختلاف الثقافية السائدة وتباين الأوضاع الاجتماعية للمجتمع، واختلاف طبائع النساء، فمنها من تتطلّع للمشاركة، ومنها من تعزف عن ذلك، ومنها من تشعر بالقوة ومنها من تشعر بالضعف، وعلى أساس هذه المعطيات يتحدد لدينا ثلاثة أنواع من النساء: نساء خاضعات للرجال، نساء واعيات، نساء يمتلكن شخصية مستقلة وقوية، وعلى أساس الفئة الثانية والثالثة تتحدد فعلية مشاركة المرأة في عملية التنمية من عدمه لذلك فإنّ تحليل ودراسة دور المرأة في المجتمع لا بدّ من دراسة وضعيتها داخل الأسرة باعتبارها أمّ وزوجة، والحياة الاجتماعية للمرأة العاملة هي مسألة معقدة نظرا للأدوار الموكولة لها في مواجهة الزوج والأولاد وواجب تأدية العمل بما يحقق الكفاءة والتنمية في المجتمع، كما أن صعوبة الأدوار الموكولة للمرأة انعكس على أفراد الأسرة من حيث توزيع الالتزامات الأسرية داخل البيت.

وبالنظر إلى قصور الإطار القانوني الخاص بحقوق المرأة وحمايتها، فإن المرأة في كثير من الأصعدة والمجالات والمجتمعات ما زالت تعاني من غبن صريح، ولا تمثل تلك النصوص كل مطالبها، فهي في حاجة إلى إيجاد نظام حماية كاف وملائم يحقق أهداف النصوص القانونية الدولية مع إيجاد جهاز مراقبة يشرف على تطبيق وتنفيذ تلك النصوص، فالمجتمع الدولي بحاجة إلى خلق مفاهيم جديدة تمس حياة المرأة على اختلاف مجالاتها لخلق المجتمع المتكامل والمتضافر الجهود المبني على احترام الخصوصية والطاقت في الرجل والمرأة ولا يتأتى ذلك إلا بتبني تعاليم الإسلام، ثم الانطلاق بعد ذلك للاهتمام بالاختلافات الجزئية بحسب ظروف وإمكانات كل مجتمع من المجتمعات في الأسرة الدولية.